Baština Objave

www.bastinaobjave.com

جامعةُ الأزْهرِ

كلّيّةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالقاهرةِ

قِسْمُ أُصُولِ اللّغةِ

تَسْكِينُ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِسْكَانِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ من كِتَابِ "الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا" لِمَكِّيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

إعدَاد:

الباحث/ آلْدِينْ عَاصِمْ مُصْطَفِيتْشْ

إشراف:

أ. د. أحمدُ عبدُالتّوّابِ الفَيُّوميُّ

١٣٩١ هـ ش / ١٤٣٣ هـ ق / ٢٠١٢ م

بسم الله الرّحمن الرّحيم

اَلْمُقَدِّمَةُ

بسم الله الرّحمن الرّحيم

اَلْمُقَدِّمَةُ

الحمد لله ربّ العالمين، و الصَّلاة و السَّلام علٰى سيّدنا محمد و آله الطّاهرين و من تبعهم بإحسان إلٰى يوم الدّين، و بعد...

تقتضي دراسة اللُّغَة من الباحث تحديد المستوٰى المطلوب دراسته؛ لأنّ دراسة اللُّغَة دون فصل بين مستوياتها أمر فِي غاية الصّعوبة، فشأن عالم اللّغة كشأْن علماء سائر العلوم الطّبيعيّة الأخرٰى، فعالم التّشريح مثلًا لا يمكنه دراسة جسم الكائن الحيّ دون تحديد أو فصل بين مكوّناته، بل لا بدّ من التّفصيل فِي أجزاءه إلٰى: مخّ و عظام و عضلات، و كلّ جزء منها إلٰى أنسجة ثمّ خَلَايَا.. إلخ.

فكذٰلك دارس الإعراب يحتاج إلٰى تحديد المستوٰى المطلوب دراسته، ثمّ عَلَيْهِ أنْ يختار موضوعًا معيّنًا يقوم بالبحث فِيهِ، ثمَّ عَلَيْهِ أنْ يلمّ كلّ المصادر و المراجع المطلوبة لِإتمام بحثه، وَ هٰذَا دفعني إلٰى كتابة الْبَحْث الّذي سيكون محاولة لِاسْتعراضِ قضية تَسْكِينِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِسْكَانِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ من كِتَابِ "الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا" لِمَكِّيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

أمّا بخصوص الدّراسات الَّتِي اعْتمدت عَلَيْهَا فِي إنجاز هٰذَا الْبَحْث، فَهِيَ الكتاب نفسه، وَ بعض الكتب الَّتِي عثرت عَلَيْهَا من خلال بحثي فِي هٰذَا الموضوع، كما قدْ ذكرتها فِي المصادر وَ المراجع.

و قدْ جعلت هٰذا البحث علٰى النّحو الآتي:

- المقدّمة،
- الفصل الأوّل الّذي أتيت فِيهِ بترجمة مَكِّيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ،
- وَ الفصل الثّاني الَّذِي هُوَ عبارة عن تعريفٍ مختصرٍ سريعٍ لـ"الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا" لِمَكِّيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ،
- وَ الفصل الثّالث الَّذِي أتيت فِيهِ بالنّصوص الواردة فِي الكتاب المتعلّقة بموضوع البحث،

وَ اللهُ الْمَسْؤُولُ أَنْ يُحَقِّقَ مَا أَمَلْتُهُ، وَ أَنْ ينفع بِمَا كَتَبْتُهُ، إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْت، وَ مَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ إِلَيْهِ أُنِيبُ.

اَلْكَشَّافُ لِلرُّمُوزِ الْمُسْتَخْدَمَةِ فِي الْبَحْثِ

أ. = أستاذ،

أ. د. = أستاذ دكتور،

إلخ = إلى آخره،

ت = تُوفِي،

تح = تحقيق،

تر = ترجمة،

تص = تصحيح،

تع = تعليق،

تق = تقديم،

ج = جزء،

ط = طبعة،

د. = دكتور،

د ت = دون تاريخ،

ـــ = رقم،

ـــ = سنة،

ش = شرح،

صـــ = صفحة،

ض = ضبط،

م = ميلاديّة،

مر = مراجعة،

هـ = هجريّة.

الفصل الأوّل:

تَرْجَمَةُ مَكِّيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

تَرْجَمَةُ مَكِّيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

نَسَبُهُ وَ مَوْلِدُهُ وَ وَفَاتُهُ وَ أَسَاتِذَتُهُ

هُوَ جعفر بن محمد مكّيّ بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسيّ الأندلسيّ النّحويّ اللُّغَوِيّ القيروانيّ المقرئ.[١]

وُلد بالقيروان لسبعٍ بقين من شعبان سنة أربع وَ خمسين وَ ثلاثمائة، وَ جدّه مكّيّ بن أبي طالب القيروانيّ المقرئ المصنّف المذكور وَ أصله من القيروان، وَ سكن قرطبة وَ سمع بمكّة وَ مصر من أبي الطّيّب عبدُالمنعمِ غلبون المقرئ الحلبيّ وَ أبي القاسم السّقطيّ وَ أبي ظاهر محمد بن محمد ابن جبريل العجيقيّ وَ أبي الحسن أحمد فرّاس العبقسيّ وَ قدْ قرأ الْقُرْآن عَلَى يدِ أبِي الطّيّب عبدالمنعمِ بن غلبون وَ كان فقيهًا مقرئًا أديبًا من أهْلِ التّبحّرِ فِي علومِ الْقُرْآنِ وَ غلب عَلَيْهِ الْقُرْآن وَ كان من الرّاسخين فِيهِ، وَ أقرأ بجامع قرطبة وَ خطب فِيهِ، وَ انْتفع بِهِ جمع، وَ عظم اسمه، وَ كان رجل يتسلّط عَلَيْهِ إذا خطب وَ يحصي سقطاته، وَ كان مكّيّ يتوقّف كثيرًا فِي الخطبة وَ قال: "اللّهمّ اكفنيه، اللّهمّ اكفنيه، فأقعد الرّجل وَ ما دخل الجامع بعد".[٢]

وَ قدْ قال عنه صاحبه أبو عمر أحمد بن محمد بن مهدي المقرئ: "كان من أهْل التّبحّر في علوم القرآن و الْعَرَبِيَّة وَ قدْ سافر إِلَى مصر وَ هُوَ ابن ثلاث عشرة سنة فِي سنة ثمان وَ ستّين وَ ثلاثمائة، وَ اخْتلف بمصر إِلَى المؤدّبين بالحساب، ثمّ رجع إِلَى القيروان وَ كان إكماله لِاستظهار

---

[١] انظر: الأعلام، خيرالدّين الزّركليّ، ج ٨، ص٢١٤، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت. وَ انظر: الصّلة، أبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال، ج ٢، ص٦٣١، الدّار المصريّة للتّأليف وَ التّرجمة، ١٩٦٦م.

[٢] انظر: بغية الوعاة فِي طبقات اللُّغَوِيّينَ وَ النّحاة، العلّامة عبدُالرّحمٰنِ جلالُالدّينِ السّيوطيّ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ٢، ص٢٩٨، ط ١، مطبعة عيسٰى البابيّ الحلبيّ بمصر، ١٩٦٤ م.

القرآن بعد خروجه من الحساب وَ غيره من الآداب سنة أربع وَ سبعين وَ ثلاثمائة وَ أكمل القراءات عَلٰى غيره أبي الطّيّب سنة ستّ وَ سبعين ثمّ نهض إِلٰى مصر ثانية بعد إكماله القراءات بالقيروان فِي سبع وَ تسعين وَ ثلاثمائة، فحجّ تِلْكَ السّنة حجّة الفريضة عن نفسه، ثمّ ابتدأ بالقراءات عَلٰى أبي الطّيّب فِي أوّل سنة ثمان وَ سبعين فقرأ عَلَيْهِ بقيّة سنة ثمان وَ بعض سنة تسع، وَ رجع إِلٰى القيروان فِي سنة ثلاث وَ ثمانين وَ أقام بِهَا يقرئ، ثمّ خرج إِلٰى مكّة وَ من ثمّ إِلٰى مصر، ثمّ قدم من مصر إِلٰى القيروان، وَ من ثمّ إِلٰى الْأندلس فِي رجب سنة ثلاث وَ تسعين، ثمّ جلس لِلْإِقراء بجامع قرطبة فانْتفع عَلٰى يديْه جماعات وَ جوّدوا القرآن وَ عظم اسْمه فِي البلاد وَ جلَّ فِيهَا قدره.[٣]

وَ قدْ دخل قرطبة أيّام المظفّر بن أبي عامر سنة ثلاث وَ تسعين وَ لَا يؤبّه بمكانه إِلٰى أن نوّه بمكانه ابن ذكوان، وَ أجلسه فِي الجامع فنشر علمه وَ علا ذكره وَ رحل النّاس إِلَيْهِ من كلّ قطر، وَ ولّي الشّورٰى وَ الخطبة وَ الصّلاة إِلٰى إن قعد عَنْهَا زمن الفتنة وَ قدْ نزل فِي مسجد النّخيلة بالرّواقين عند باب العطارين.[٤]

رحل إِلٰى الشّرق فلقي ابن الأدفوي وَ لقي من المحدثين وَ الفقهاء جماعة منهم: أبو القاسم القطّيّ، وَ أبو الفضل أحمد بن عمران الهرويّ، وَ أبو العبّاس وَ غير هٰؤُلَاءِ.[٥]

وَ لمّا انْصرمت دولة آل عامر نقله محمد بن هشام المهدي إِلٰى المسجد الخارج بقرطبة فأقرأ عَلَيْهِ، وَ قلّده الحسن بن جوهر الصّلاة وَ الخطبة بالمسجد الجامع فأقام عَلٰى ذٰلِكَ إِلٰى أن توفّي.

---

[٣] انظر: الصّلة، أبي القاسم خلف بن عبدِالملكِ ابن بشكوال، ج ٢، ص٦٣١ وَ ما بعدها.

[٤] انظر: ترتيب المدارك وَ تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج ٤، ص٧٣٧ وَ ما بعدها، دار مكتبة الحياة، بيروت – الجمهوريّة اللّبنانيَّة ١٩٦٧. وَ انظر: الدّيباج المذَهَّب فِي معرفة أعيان المذهب، القاضي برهانُالدّينِ إبراهيم بن عليّ بن فرحون، تح: د. محمد الْأحمديّ، ج ٢، ص٣٤٢، دار التّراث للطّبع وَ النّشر، ١٣٩٤ هـ.

[٥] انظر: ترتيب المدارك وَ تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج ٤، ص٧٣٧ وَ ما بعدها.

وَ روٰى عَنْهُ جماعة من الْأَئِمة أمثال: أبي عبدِاللهِ بقرطبة يوم السّبت لليلتين خلت من محرّم سنة سبع وَ ثلاثين وَ أربعمائة، وَ قدْ أناف عَلٰى الثّمانين وَ صلّى عَلَيْهِ ولده أبو طالب محمد وَ دفن ضحوة يوم الْأحد بالمربض وَ قيل ليلة الخميس، وَ دفن بعد صلاة العصر من يوم الجمعة سنة خمس وَ ثلاثين وَ خمسمائة.[٦]

أخذ مكّيّ بن أبي طالب عن أبي زيد وَ أبي الحسن القابسيّ وَ أبو القاسم المالكيّ وَ ابن فَارِس وَ إبراهيم المرونيّ وَ أبو العبّاس وَ أبي عبدِاللهِ الفرّاء اللُّغَوِيّ وَ غيرهم.[٧]

تَلَامِذَتُهُ وَ آثَارُهُ

أهمّ تلاميذه:

١. عاصم بن أيّوب الْأديب البطليوسيّ الْأندلسيّ أبو بكر، وَ قد روٰى هٰذَا عن أبي بكر محمد بن الغراب، كما روٰى عن مكّيّ بن أبي طالب القيروانيّ، وَ كان من أهْل الْأدب وَ المعرفة باللُّغات وَ ضابطًا لذٰلِكَ مع خير وَ فضل وَ فقه، وَ توفّي سنة أربع وَ تسعين وَ أربعمائة.[٨]

٢. عبدُالملكِ بن سراج بن عبدِاللهِ بن محمدِ بن سراج مولٰى بني أميّة من أهْل قرطبة، أقام اللُّغَة فِي الْأندلس وَ روٰى عن أبيه وَ عن مكّيّ بن أبي طالبٍ القيسيّ وَ

---

٦ انظر: أنباه الرّواة عَلٰى أنباه النّحاة، جمالُالدّين عليّ بن يوسف القفطيّ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ١، ص٢٦٧، دار الكُتُب المصريّة، القاهرة ١٩٥٠ م.

٧ انظر: ترتيب المدارك وَ تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج ٤، ص٧٣٧.

٨ انظر: أنباه الرّواة عَلٰى أنباه النّحاة، جمالُالدّين عليّ بن يوسف القفطيّ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ٢، ص٣٨٤.

غيرهِمَا وَ كان عالمًا بالْأدب وَ معاني القرآن وَ الحديث، وَ قرئت عَلَيْهِ كتب الغريب وَ الْأدب وَ توفّي ـ٤٨٩ـ هـ.[٩]

٣. خلف بن زريق الأمويّ القرطبيّ أبو القاسم النّحْوِيّ اللُّغَوِيّ، وَ كان أديبًا نحْويًا لغويًا، وَ كان إمامًا بمسجد الزّجَّاجين بقرطبة وَ صاحب الصّلاة بالمسجد الجامع بقرطبة، وَ كان يقرأ القرآن وَ يجيد الْعَرَبِيَّة، توفّي ـ٤٨٥ـ هـ.[١٠]

وَ لمكّيّ بن أبي طالب تصانيف كثيرة فِي علوم القرآن وَ غيرها، وَ من مؤلفاته:

١. مشكل إعراب القرآن وَ الكشف عن وجوه القراءات وَ عللها، وَ الهداية إِلَى بلوغ النّهاية، وَ التّبصرة فِي القراءات السّبع، وَ المنتفي فِي الْأخبار، وَ الْإيضاح فِي النّاسخ وَ المنسوخ، وَ الرّعاية لتجويد التّلاوة وَ الْإبانة فِي القراءات.[١١]

٢. وَ كتاب الهداية في التّفسير، وَ الوقف عَلَى كلّا، وَ أشياء كثيرة فِي القراءات.[١٢]

٣. وَ كتاب الْإيجاز وَ اللّمع فِي الإعراب.[١٣]

٤. وَ اخْتصار "الحجّة" للْفَارِسِيّ، وَ اخْتصار "أحكامِ القرآنِ".[١٤]

٥. وَ كتاب الهداية فِي الفقه، والاختلاف في عدد الأعشار، وتفسير القرآن في خمسة عشرة مجلَّدًا، والإبانة عن معاني القراءة.[١٥]

---

[٩] انظر: نفس المصدر، وَ نفس الصّفحة.

[١٠] انظر: المصدر السّابق – ج ١، ص٣٥٢.

[١١] انظر: الْأعلام، خيرُالدّينِ الزّركليّ، ج ٨، ص٢١٤.

[١٢] انظر: بغية الوعاة فِي طبقات اللُّغَوِيِّينَ وَ النّحاة، العلّامة عبدُالرّحمٰنِ جلالُالدّينِ السّيوطيّ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ٢، ص٢٩٨.

[١٣] انظر: ترتيب المدارك وَ تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج ٤، ص٧٣٧.

[١٤] انظر: الدّيباج المذَهَّب فِي معرفة أعيان المذهب، القاضي برهانُالدّينِ إبراهيم بن عليّ بن فرحون، تح: د. محمد الْأحمديّ، ج ٢، ص٣٤٢ وَ ما بعدها.

وَ قيل أنَّ مؤلّفاته بلغت خمس وَ ثمانين[١٦] وَ من أشهر كتبه كتاب الموجز فِي القراءات وَ هُوَ جزْآن أرّخ ـــ٤٣٧ـــ هـ.[١٧]

---

[١٥] انظـر: معجم الأدباء، ياقوت بن عبدِاللهِ الحمويّ، راجعته: وزارة المعارف المصريّة، مكتبة عيسٰى البابيّ حلبيّ وَ شركاه، مصر مطبوعات دار المأمون د ت.

[١٦] انظـر: بغية الملتمس فِي تاريخ رجال الأندلسِ، أحمد بن يحيٰى الضّبي، صـ٣٥٥ـ، دار الكاتب الْعَرَبِيّ، ١٩٦٧ م.

[١٧] انظـر: كشف الظّنون، أبو منصور سعيد بن أحمد بن عمرو الجزيريّ، تح: حاجّي خليفة، ج ٢، صـ١٨٦٩ـ، مكتبة المثنّى، بغداد د ت. وَ النظر: الرّعَايَةُ لِتَجْوِيدِ الْقِرَاءَةِ وَ تَحْقِيقِ لَفْظِ التِّلاوَةِ، الإمام العلَّامة/ أبُو محمد مَكِّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ هـ)، تح: د. أحمَد حَسَن فرحَات، من صـ١٥ـ إلٰى صـ٢١ـ، ط ٣، دار عمّار، عمّان – المملـكـة الأردنّيّـة الهاشميّـة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م. وَ انظر: الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا، الإمام العلَّامة/ أبُو محمد مَكِّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ هـ)، تح: د. محيي‌الدّينِ رمضان، المقدّمة، من صـ٣٣ـ إلٰى صـ٣٩ـ، مطبوعات مجمع اللُّغَة الْعَرَبِيَّة بِدمشقَ، دمشق – الجُمهُوريّة الْعَرَبِيَّة السّوريّة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.

الفصل الثّاني:

عَنِ "الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا"

عَنِ "الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا"

إنّ كتاب "الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا" من أواخر كُتُب مكّيّ تأليفًا، إذ جاء فِي قوله عَنْهُ: "ثمّ تطاولت الأيّام وَ ترادفت الأشغال عن تأليفه وَ تبيينه وَ نظمه إِلٰى سنة أربع وَ عشرين وَ أربعمائة، فرأيت أنّ العمر قدْ تناهٰى وَ الزّوال من الدّنيا قدْ تدانٰى، فقويت النّيّة فِي تأليفه وَ إتمامه خوف فجأة الموت وَ حدوث الفوت وَ طمعًا أنْ ينتفع بِهِ أهْل العلم من أهْل القرآن وَ أهْل العلم من طلبة القراءات."، وَ إذ كان الْأمر كَذٰلِكَ فإنّ منهج مكّيّ فِيهِ وَ فِي التّأليف بعامّة لَا بدّ من أنْ يكونَ أوضح من سواه من كُتُبِهِ الَّتِي تقدّم زمن تأليفها.[١٨]

وَ هٰذَا الْكتاب أحد الْأصول فِي فنّه بما يمتاز بِهِ من خصائص أذكر منها: بحثه فِي أُصول اللُّغَة وَ لهجاتها، كشفه لوجوه القراءات، وَ اخْتيار العلماء فِي ذٰلِكَ، وَ من قرأ بكلّ حرف من الصّدر الأوّل، وَ أقاويل النّحويّين وَ أهْل اللُّغَة. وَ احْتواءه عَلٰى كثير من مذاهب المتقدّمين لغويّين وَ نحاه وَ قرّاء، امْتيازه بمعالجة الموضوع تعليلًا وَ احْتجاجًا، رصده نتائج مهمّة ذات بال وَ أثر فِي الموضوع، تمامه فِي نصّه وَ تقدّم زمن تأليفه. وَ مؤلّف الكتاب – كما قدْ سبق ذكره – هُوَ أبو محمد مكّيّ بن أبي طالب القبسيّ المتوفّى ٤٣٧هـ هـ. إمام فِي هٰذَا الفنّ، وَ فِي عُلومِ القرآنِ، وَ من رؤوس محقّقيه، وَ صاحب تصانيف كثيرة فِيهَا، كانت موضع عناية المتقدّمين، وَ هِيَ اليوم مهتمّ الدّارسين وَ المحقّقين.

---

[١٨] انظر: الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا، الإمام العلّامة/ أبُو محمد مَكِّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ هـ)، تح: د. محيي‌الدّينِ رمضان، المقدّمة، من ص٣٠ إِلٰى ص٣٨.

وَ ذٰلِكَ لما امْتازت بِهِ من ضبط وَ وضوح وَ إحاطة، وَ تجنّب لكثير هما ليس بمألوف تِلْكَ الأيّام فِي الكتاب من نحو الاسْتطراد وَ الإطالة المملّة وَ ما أشبه ذٰلِكَ. وَ بالرّجوع إِلٰى الْأسلوب الَّذِي اعْتمده المؤلف فِي كتابه هٰذَا يجد الدّارس أنّه قدْ وضع خطّة محكمة لتأليف هٰذَا الكتاب، وَ طبّقها وَ الْتَزم بِهَا إِلٰى نهاية الكتاب، وَ تتجلّٰى هٰذِهِ الخطّة بذكره أوّلًا لِلْعلَلِ الَّتِي فِي الْأبواب بدون أن يعيد ذكر ما فِي كلّ باب من الاخْتلاف، وَ في فرش الحروف ذكر كلّ حرف، وَ من قرأ بِهِ وَ علّته وَ حجّة عَلٰى فريق، وَ بعد ذٰلِكَ ذكر اخْتياره فِي كلّ حرف، منبّهًا عَلٰى علّة اخْتياره لِذٰلِكَ. أمّا من بحثه لفكرة من أفكاره أو موضوع من موضوعاته، فيظهر فِيهِ التزامه بنظام أصل الكتاب، يعني كتاب "التّبصرة"، كما قال: "كنت قدْ ألّفت بالمشرق كتابًا مختصرًا فِي القراءات السّبع فِي سنة إحدٰى وَ تسعين وَ ثلاثمائة، وَ سمّيته "كتاب التّبصرة"، وَ فيما اخْتلف فِيهِ القرّاء السّبع المشهورون، وَ أضربت فِيهِ عن الحجج وَ العلل وَ مقاييس النّحو فِي القراءات وَ اللّغات طلبًا لِلتّسهيلِ وَ حرصًا عَلٰى التّخفيف، وَ وعدت فِي صدره أنّي سأُؤَلِّفُ كتابًا فِي علل القراءات الَّتِي ذكرتها فِي ذٰلِكَ الكتاب "كتاب التّبصرة"."[١٩]. بيدَ أن تقيّده بخطّة السّؤال وَ الجواب فِي كلّ الكتاب جنّبه كلّ عارض يصيب البحث، وَ جعله يقصر الكلام عَلٰى المسألة المتناولة دون اسْتطراد. وَ لِأهمّيّة هٰذَا الكتاب أعنٰى "محييالدّينِ رمضان" بتحقيق مادته وَ ذٰلِكَ ليخرج لِلْقارئِ وَ الباحث بحلّة جديدة سهلة القراءة.

أمّا عمله فِي التّحقيق فيتجلّٰى بـ: أوّلًا: ضبط عبارة النّصّ، مستعينًا بأصول المؤلّف وَ مصادره، ثانيًا: عرض لاصْطلاحات الفنّ وَ سواء، فعرف بأغلبها، وَ عرف بالْأعلام بما فِيهِ الكفاية، وَ أحال الْأخبار وَ الْآثار إِلٰى مصادرها، ثالثًا: خرّج الْآيات القرآنيّة، متبعًا فِي ذٰلِكَ طريقتين: أوّلهما: تخريجها فِي المتن، وَ ذٰلِكَ بذكره للسّورة رقمها بعد نصّ الْآية، وَ ثانيهما: تخريجها فِي الحاشية؛ هذا إذا جيء من الْآية بكلمة أو أكثر، من غير أن تفيد معنٰى، رابعًا: دوّن عدّة فهارس للكتاب، منها للموضوعات وَ آخر لِلْآياتِ وَ ثالث للْأخبار وَ الْآثار، وَ رابع لِأسباب النّزول وَ التّفسير...إلخ.[٢٠]

---

[١٩] الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا، الإمام العلّامة/ أبُو محمد مَكِّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ هـ)، تح: د. محييالدّينِ رمضان، المقدّمة، ص٣٢.

[٢٠] راجع: الْمرجع السّابق – المقدّمة، من ص٢٠ إِلٰى ص٤٩.

ففي الفصل الآتي من هٰذَا البحثِ سأتناول موضوع "تَسْكِين حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِسْكَانِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ"، إنْ شاء اللهُ – تَعَالٰى –.

الفصل الثّالث:

تَسْكِينُ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِسْكَانِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ

تَسْكِينُ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِسْكَانِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ

وَ قال مَكِّيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ:

"اعْلم أنّ الهاء حرف خفيّ، فكأنّ حركة ما قبلها الهاء عَلٰى الهاء، إذا كانت حركة الهاء مثل ما قبلها، فإذا وقفْتَ عَلٰى هاء الكتابة، وَ هِيَ مضمومة، وَ قبلها ضمّة أو واو، وقفت بالإسكان لَا غير، لِأنّها لمّا كانت حركتها بمنزلة ما قبلها، كأنّها موقوف عَلَيْهَا، وَ كأنّ ما قبلها هُوَ آخر الكلمة، فاسْتغني بِهَا عن الرّومِ. وَ كَذٰلِكَ إذا كانت الهاء مكسورة، وَ قبلها كسرة أو ياء، تقف عَلَيْهَا، بالسّكون، وَ لَا تقف بالرّومِ، لِأنّ الحركة الَّتِي قبلها، كأنّها عَلَيْهَا، وَ كأنّها موقوف عَلَيْهَا، لخفاء الهاء وَ الياء كالكسرة وَ الواو كالضّمّة فِي ذٰلِكَ. وَ تقف عَلٰى ما عدا هٰذَيْنِ الأصلينِ، ممّا قبل الهاء فتحة أو ساكن غير الياء وَ الواو، بالرّوم أو الإشمام، كسائر الحروف، لِأنّها لمّا خالفَتْ حركة ما قبلها حركتها، وَ لمْ يستغن فِي الرّوم بحركة ما قبلها عن رَوم حركتها، لِأنّها مخالفة لحركتها، فحسُن فِي ذٰلِكَ الرّوم، وَ كَذٰلِكَ الإشمام فِي المضمومة، فتقف عَلٰى: "عَلَيْهِ، وَ أنسانيه، وَ لِأهله"؛ بالإسكان لَا غير فِي قراءة الجماعة، الَّذِينَ كسروا الهاء، وَ تقف عَلٰى ذٰلِكَ كلّه بالرّوم أو الْإشمامِ، فِي قراءة من ضمّ الهاء، فافْهمْهُ.

وَ أمّا ميم الجمع فالقياس يوجب جواز الرّوم وَ الإشمام فِيهَا، فِي الوقف عَلٰى قراءة من ضمّها لغير الْتِقاء السّاكنينِ، لأنّها كسائر الحروف. وَ قدْ سوّوا فِي جواز الرّوم فِي الحركات، الَّتِي هِيَ إعراب، أو هِيَ بناء لِساكن لازم، نحو: "يقول، وَ قيل"، فميم الجمع كسائر الحروف المتحرّكة، يلزم فِيهَا ما يلزم فِي الحروف المتحرّكة بحركة إعراب، أو بحركة بناء ساكن لازم. وَ ما علمتُ أنّ أحدًا نصَّ عَلَيْهَا بمنع وَ لَا إيجاب، غير أنّهم أطلقوا الرّوم وَ الْإشمام، فِي كلّ مرفوع أو مخفوض أو مضموم، لِساكن قبله، أو مكسور لِساكنٍ قبله. فالميم من جملة الحروف.

فمَن كان مذهبه فِيهَا فِي الوصلِ الضمّ، وجب عَلَيْهِ أنْ يروم أو يشِمّ فِي الوقفِ. وَ أيضًا فإنّ الرّوم وَ الإشمام إذا دخلَا الكلامَ، ليُبيَّن بهما ما كانت حركة الحرف الموقوف عَلَيْهِ فِي الوصل، فذٰلِكَ واجب فِي الميم، لِأنّ بالرَّومِ وَ الإشمامِ يُعلم: أنّها كانت فِي الوصل مضمومة. وَ لو وقف عَلَيْهَا بالإسكانِ لم يُعلم: هل كانت فِي الوصل ساكنة أو مضمومة. ففي الرّومِ وَ الإشمامِ بيان ما كان حركة الميم عَلَيْهِ فِي الوصل، وَ بيان إنْ كانت ساكنةً أو متحرّكةً، وَ ليست صلتها بواو بمانع من الرَّومِ وَ الإشْمامِ فِيهَا، كما أَنَّهُ ليس صلة هاء الكناية بواو فِي: "قدَّره، وَ أنشَره"؛ بمانع فِيهَا من الرَّوْمِ وَ الْإِشْمَامِ فِي الوقف عَلَيْهَا. وَ ليس كون حركة ما قبل الميم كحركتها بمانع من الرَّوْمِ وَ الْإِشْمَامِ فِيهَا، كما كان ذٰلِكَ مانِعًا فِي الهاء، إذا كان حركة ما قبلها كحركتها، لِأنّ الميم ليست بحرف خفيّ كالهاءِ. وَ لوْ كانت الميم كالهاء لم يجز الإشمام وَ الرَّوم فِي: "يقوم وَ يحكم"؛ وَ ليس كون الميم من الشّفتين بمانع فِيهَا من الرَّوْمِ وَ الْإِشْمَامِ، كما لمْ تمنع فِي: "يقوم وَ يحكم"، وَ شبهه، وَ كما لمْ يمنع ذٰلِكَ فِي الياءِ وَ الواوِ، وَ هما من الشّفتينِ. وَ الْإِسْكَانُ فِيهَا حسَن، وَ هُوَ الأصل.".[٢١]

وَ قال فِي موضعٍ آخر:

"إذا كانت الْإمالة جيء بِهَا، لتدلّ عَلٰى الْأصل، فالْإمالة لَازمة فِي الوقف كالوصل، نحو إمالة: "رمٰى، وَ سعٰى، وَ قضٰى..."؛ وشبهه، مِمّا أميل ليدلّ عَلٰى أنّ أصل الْألف ياء. وَ إذا كانت الإمالة لكسرة ملفوظ بِهَا قبل الْألف، فَكَذٰلِكَ الْإمالة فِي الوقف كالوصلِ، لِأَنّ الكسرة لمْ تتغيّر نحو: "كِلَاهما"؛ وَ إذا كانت الْإمالة لكسرة مقدّرة فكَذٰلِكَ الْإمالة فِي الوقف كالوصلِ نحو: "خاف، وَ زاد"؛ لِأنّ الكسرة منوية فِي الوقْفِ كالوصلِ. وَ إذا كانت الْإمالة لكسرة بعد الْألف ثمّ وقفت بالرَّومِ ضعفت الإمالة قليلًا، لضعف الكسرة الَّتِي أوجبت الْإمالة، نحو: "النّهار، وَ النّار"؛ فإنْ كنتَ تقفُ بالْإسكانِ زالت الْإمالة عند بعض القرّاء لزوال الكسرة، كما زالت الْإمالة من السّين فِي: "موسٰى الكتاب"؛ وَ من الرّاء فِي: "النّصارٰى المسيح"؛ لذهاب الْألف الَّتِي من أجلها أميلت السّين وَ الرّاء، وَ بعضهم يُبقِي الْإمالة فِي ذٰلِكَ كلّه، عَلٰى ما كانت عَلَيْهِ فِي الوصل، لِأنّ الوقفَ عارض، وَ لِأنّ الْإمالة سبقت إلٰى لفظ الحرف المُمَالِ قبل الوقف. فبقي عَلٰى حاله وَ عَلٰى هٰذَا القول العمل، وَ يلزم من اعْتلّ بهٰذَا أن يبقي الْإمالة فِي فتحة السّين وَ الرّاء من: "موسٰى

---

[٢١] الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا، الإمام العلّامة/ أبُو محمد مَكّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ ه)، تح: د. محيي‌الدّينِ رمضان، ج ١، ص١٢٧ وَ ص١٢٨.

الكتاب، وَ النّصارٰى المسيح"؛ فِي الْوَصلِ، لِأنّ الحذف عارض، وَ لِأنّ الإمالة سبقت إِلٰى لفظ السّين وَ الرّاء، قبل حزف الألف، وَ هُوَ لَا يفعل ذٰلِكَ، وَ إنْ زال الحزف المُمال بعده ذهبت الْإمالة من الحرف، الَّذِي قبل المحذوف، لِزوال ما أوجب الْإمالة. وَ قدْ كان يلزم من أمال، مع سكون الكسرة الَّتِي أوجبت الْإمالة فِي مثل: "النّار، وَ النّهار"؛ أن يُبقي السّين وَ الرّاء من: "موسٰى الكتاب، وَ النّصارٰى المسيح"؛ عَلٰى إمالتهما، وَ لعمري إنّ بينهما فرقًا قويًّا، وَ ذٰلِكَ أنّ المحذوف فِي: "موسٰى الكتاب"؛ هُوَ الحرف المُمال، وَ المحذوف فِي الوقف عَلٰى: "النّار"؛ هِيَ الكسرة، الَّتِي أوجبت الْإمالة، وَ الحرف المُمال باق لم يحذف، فلا يشتبهان.

فإنْ قيل: "فما الفرق فِي الوقف عَلٰى إمالة النّون وَ الْألف من: "النّار فِي الوقف مع إسكان الرّاء الَّتِي أوجبت كسرتها الْإمالة، وَ بين زوال الْإمالةِ من السّين من: "موسٰى الكتاب"؛ لزوال الْألف الَّتِي أوجبت الإمالة؟"

فالجواب أن قولك: "فِي النّار"؛ يمكن سبق الإمالة فِي النّون وَ الْألف ثمّ لفظ بالرّاء المكسورة بكسرة أوجبت الْإمالة، قبل اللّفظ بِهَا، لتقديرها وَ النّيّة بِهَا، ثمّ أسكنت الرّاء، للْوقف بعد تمكُّن الْإمالة فِي حرفين، وَ الرّاء الَّتِي كانت عَلَيْهَا الكسرة ملفوظ بِهَا لمْ تحذف. وَ قولك: "موسٰى الكتاب"؛ إنّما أميلت السّين لِإمالة الْألف، فالْألف قدْ زالت بكلّيّتها، وَ قدْ كانت كالرّاء الَّتِي هِيَ ثابتة. فلمّا زالت الْألف زالت الْإمالة عن السّين، وَ لَا يلزم ذٰلِكَ فِي النّون وَ الْألف، إلَّا لوْ زالت الرّاء بكلّيّتها، فلمّا لمْ تزل الرّاء بنفسها، إنّما زالت حركتها، بقيت الْإمالة فِي النّون وَ الْألفِ عَلٰى حالِهَا قبل الوقفِ.

فإنْ قيل: "كيف الحكم فِي الوقف عَلٰى ما دخل التّنوين فِيهِ عَلٰى ألف أصلها الياء، نحو: "قرى، وَ مفترى، وَ مصلى، وَ عدى"؛ وَ شبهه؟"

فالجواب أنّ مذهبَ أبي الطّيّب – رحمه الله – فِيهِ أن يقف بالْإمالة عَلَيْهِ. وَ عِلّته فِي ذٰلِكَ أنّ ما كان منه فِي موضع رفع أو خفض، فلَا تعويض من التّنوين فِيهِ. فالوَقف عَلٰى الْألف الأصليّة بالْإمالة لتدلّ الْإمالة عَلٰى أصلها، وَ ذٰلِكَ نحو: "سحر مفترى"؛ هٰذَا فِي موضع رفع، وَ نجو: "عن مولى"؛ هٰذَا فِي موضع خفض، وَ التّنوين لَا يُعوَّض من شيْء فِي الرّفع وَ الخفض. فالوقف عَلٰى الْألف الْأصليّة الَّتِي هِيَ عوض من الْياءِ [بالْإمالةِ لِأنّ] الْإمالة لازمة فِيهِ. وَ أمّا ما كان فِي موضع نصب فالوقف عَلَيْهِ أيضًا عند الشّيخ أبي الطّيّب بالْإمالة. وَ علّته فِي ذٰلِكَ، أنّك لمّا وقفَت عَوّضت من التّنوين ألفًا، وَ قبلها ألفٌ أصليّةٌ عِوض من الياء الأصليّة، فحُذفت الثّانية

لالتقاء السّاكنين، وَ بقيت الْأُولٰى، وَ هِيَ الْأصليّة، وَ كان بقاء الْأصل أولٰى من بقاء الزّائد، فأميلت فِي الوقف، لِأنّك تقف عَلٰى ألفٍ، أصلها الْياء. وَ قدْ قال قوم: إنّ الموقوف عَلَيْهِ فِي هٰذَا الْألف، الَّتِي هِيَ عوض من التّنوين، لِأنّ الْألفَ الأصليّةَ قدْ كان أَذْهَبَهَا التّنوين، فَلَا رجوع لَهَا مع وجود التّنوين، أو وجودِ ما هُوَ عِوض من التّنوين، وَ أيضًا فإنّ الحذف للسّاكنين إنّما يحذف فِيهِ الْأوّل أبدًا. وَ أيضًا فإنّ التّنوينَ دخل بمعنًى دليل الانْصراف، وَ لَا يحذف ما يدلُّ عَلٰى المعنًى. فالوقف عَلٰى الْألفِ الَّتِي هِيَ عِوض من التّنوين فِي حال النّصب، فَلَا إمالة فِيهِ عَلٰى هٰذَا القول، وَ ذٰلِكَ نحو: "غزى، وَ مصلّى، وَ قرى"؛ كلّه فِي موضع نصب، وَ الَّذِي قرأنا بِهِ هُوَ الْإمالة فِي الوقف فِي هٰذَا كلّه عَلٰى حكم الوقف عَلٰى الْألف الْأصليّةِ، وَ حذف ألف التّنوين.

فإنْ قيل: "كيف الوقف عَلٰى قوله ﷻ: **(... طغٰى الماء...)**[٢٢] وَ الألف فِي: "طغٰى"؛ يُحتمل أنْ تكون من الواو لقولهم: "طغوت، وَ طَغَوَا، وَ طغَوْا"؟"

فالجواب أنّ الوقف عَلَيْهِ بالْإمالةِ لحمزة وَ الكسائيّ، وَ حجّة ذٰلِكَ أنّهما لما نقل عنهما قوله – تعالٰى –: **(اِذْهَبَا إِلٰى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغٰى﴿٤٣﴾)**[٢٣]، بالْإمالةِ عُلم أنّهما يُقدّران أنّ الْألفَ منقلبة عن ياء عَلٰى لُغَة من يقول: "طغَيْت"، بالياءِ، ولقوله ﷻ: "طُغيان "؛ فلمّا ظهر مذهبهما فيما ليس بعده ساكن حُكم بِذٰلِكَ، فيما وقع بعده ساكن، فأُجري عَلٰى الْإمالة مجرٰى ما ليس بعده ساكن، وَ لوْ كان: "طغٰى الماء"؛ عندهما من "طغوت" لم يميلَا "إنّه طغٰى"، وَ أيضًا فإنّه لمّا التبس قوله: "طغٰى الماء"؛ وَ جاز أن يكون مِن "طغوت" وَ مِن "طغيت" حمل عَلٰى ما ليس بعده ساكن، وَ هُوَ إمالتهما لقوله ﷻ: "إنّه طغٰى، وَ عُلم أنّ ذٰلِكَ عندهما من "طغيت".

فإنْ قيل: "كيف الوقف عَلٰى "كلتا" من قوله ﷻ: **(كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ...)**[٢٤]؟"

فالجواب أنّك إن جعلتَ ألف "كلتا" ألف تثنية عَلٰى مذهب الكوفيّين فالوقف عَلَيْهَا بالفتحِ، لِأنّ ألفَ التّثنية لَا تُمال، إذ لَا أصل لها فِي الياء. وَ قدْ قدَّمنا الكلام عَلٰى ذٰلِكَ. وَ إن قدَّرت أنّ ألف

---

[٢٢] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْحَاقَّة، آيَةُ ١١، و تجد أنّه مكتوب فِي المصحف الشّريف بالألف لَا بالألف المقصورة، هٰكَذَا: **(إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴿١١﴾)**.

[٢٣] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ طٰه، آيَةُ ٤٣.

[٢٤] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْكَهْف، آيَةُ ٣٣.

"كلتا" ألف تأنيث عَلٰى مذهب البصريّين، وَقفت بالْإمالة، لِأنّها عندهم "فِعْلٰى" كـ"ذِكْرٰى" وَ التاء بدل مِن واو، وَ أصلها "كِلْوا"، وَ هٰذِهِ أحرف نأخذ فِيهَا بالوجهينِ، لِاحْتمالِهما الوجهينِ اللَّذَيْنِ ذكرنا، وَ هٰذَا الباب واسعٌ يقاس عَلَيْهِ ما لم نذكر.".[٢٥]

وَ قال أيضًا:

"إذا وقفتَ عَلٰى راء مكسورة وقفتَ بالتّرقيق، كما كانت فِي الوصل إذا رُمْت الحركة، لِأنّكَ قدْ أبقيت من الحركة بقيّة توجب ترقيق الرّاء، وَ هُوَ بعض الكسر، الَّذِي كان عَلٰى الرّاء، فإنْ وقفتَ بالْإسكانِ، وَ قبلها كسرة، وقفتَ أيضًا بالتّرقيق، كما تُرقِق السّاكنة، إذا كان قبلها كسرة نحو: "مرية"؛ وَ تقف عَلٰى "بشرر" بالتّرقيق فِي الثّانية إنْ رُمْت الكسرة، وَ بالتّغليظ إنْ أسكنْتَ، لِأنّها تصير ساكنة فبلها فتحة مثل: "ترميهم"؛ وَ كَذٰلِكَ: "سُرر"؛ تقف بالتّرقيق إنْ رُمْت الحركة. وَ إنْ أسكنت وقفت بالتّغليظ، لِأنّها تصير ساكنة قبلها ضمّة مثل: "ترجعون"؛ فهٰذَا حكم الوقف عَلٰى [الرّاء] المكسروة فِي الوصل.

فإنْ كانت الرّاء، مفتوحة فِي الوصل مُفخَّمة، وقفتَ بالتّفخيم أيضًا نحو: "قدَّر، وَ أدبر"؛ لِأنّها تصير ساكنة قبلها فتحة. وَ لو استعملتَ الرَّوم فيها لمْ تكن أيضًا إلَّا مفخّمة، عَلٰى حالِهَا فِي الوصلِ. فإنْ كان قبلها كسرة أو ياء وقفت بالتّرقيق، نحو: "العير، وَ فاطر"؛ لِأنّها تصير ساكنة قبلها كسرة كـ"مرية"، وَ لو رُمْتَ لوقفت لورش بالتّرقيق كالوصل، وَ لباقي القرّاء بالتّغليظ كوصلهم، لٰكنّ لَا يستعمل القرّاء الرَّوم فِي المنصوب لخفّته.

وَ قد اخْتلفَ عليَّ فِيهِ قول أبي الطّيّب، فمرّة أجازه وَ مرّة منعَه، وَ تركُه أحبّ إليّ. فإنْ كانت الرّاء مضمومة وقفت بالرَّوم، أجريتها عَلٰى حكمِها فِي الوصل، فإن أشْمَمْت الحركة أو أسكنت، وَ قبل الرّاء كسرة، وقفت بالتّرقيق نحو: "هُوَ القادر"؛ لِأنّها تصير ساكنة قبلها كسرة كـ"مرية"، فإنْ كان قبلها فتحة أو ضمّة وقفت بالتّغليظ، لِأنّها تصير ساكنة قبلها فتحة أو ضمّة كـ"ترجعون، وَ ترميهم".

---

[٢٥] الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا، الإمام العلَّامة/ أبُو محمد مَكِّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ هـ)، تح: د. محيي‌الدّينِ رمضان، ج ١، من صـ١٩٩ إلٰى صـ٢٠٢.

وَ حكم الياء قبل الرّاء فِي جميع ذٰلِكَ حكم الكسرة قبلها. وَ كَذٰلِكَ حكم السّاكن قبل الرّاء، وَ قبله كسرة، حكم الكسرة قبل الرّاء، تقف عَلٰى "خبير، وَ بصير" المرفوعين بالتّرقيق إنْ لمْ ترم الحركة. فإن رُمْت الحركة وقفتَ لورش بالتّرقيق كما تصل، وَ وقفت لباقي القرّاء بالتّغليظ كما يصلون، لِأنّ بعض الحركة باق عَلٰى الرّاء، فتجري فِي الوقف عَلٰى حالها في الوصل، وَ كَذٰلِكَ "بصير، وَ خبير" وَ شبهه، المخفوض، تقف عَلَيْهِ كالوصل رُمْت الحركة أو لمْ تَرم، وَ كَذٰلِكَ تقف عَلٰى: "ذِكر، وَ ذِكر من معي"؛ المرفوعين بالتّرقيق، إنْ لمْ ترم لجميعهم، لِأنّها تصير ساكنة قبلها ساكن، قبله كسرة، فإن رُمْت الحركة وقفت لِورش بالتّرقيق وَ لِغيرِهِ بالتّغليظ كالوصلِ، فأجْرِ الرّاءَ مع رَوْمِ الحركة أبدًا مجراها فِي الوصلِ، وَ أجرِها إذا لمْ تَرُم مجرٰى السّاكنة عَلٰى حكمها، إذا كان قبلها كسرة أو ساكن، قبله كسرة أو ياء رَقَّقتَ، وَ إنْ كان قبلها فتحة أو ضمّة، أو ساكن قبله فتحة، غَلّظتَ. فعَلٰى هٰذَا يجري الوقف عَلٰى الرّاء.

وَ لوْ أنّ قائلًا قال: "لَا أعتدّ بالوقف لِأنّه عارض، وَ أجري الرّاء فِي الوقف عَلٰى ما كانت عَلَيْهِ فِي الوصل، من ترقيق أو تغليظ"، لَكان لقوله قياس، وَ لٰكنّ الْأحسن ما ذكرتُ لكَ، فاسْتعملْه، فإنّه قياس الْأصولِ، وَ عَلَيْهِ جرت الرّاءات. وَ هٰذَا إنّما أُخذ سماعًا وَ قياسًا عَلٰى ما سُمع، وَ نصُّه قليل غير موجود فِي الكتب، بلْ كلُّ القرّاء أغفل الكلام عَلٰى كثير ممّا ذكرنا، وَ لمْ يبيّن كيف هُوَ يَتفخّم وَ لَا يترقّق، لٰكنّ القياس، عَلٰى ما نَصُّوا عَلَيْهِ، يوجب ما ذكرنا من الْأحكامِ في الرّاءاتِ."[٢٦]

وَ قال أيضًا فِي موضع آخر:

اعْلمْ أنّ اللّامَ، إذا فُخّمت فِي الوصل لِورش، لِلْعِلّة الّتِي ذكرنا، من كون حرف الْإطباق قبلها، وَ كانت اللّام متطرّقة، فلك فِي الوقف عَلَيْهَا وجهان: إن شِئْتَ فخّمت كما وَصلْتَ، وَ إنْ شِئْت رَقَّقْتَ لِأنّها تصير ساكنة، وَ السّاكنة لَا تُفخّم لحرف الْإطباق إلّا ما ذكرنا "من صلصال" [وَ لَا يُقاس عَلَيْهِ لِأنّ اللّام مِن "صلصال"] بين حرفي الْإطباقِ، وَ ليس كَذٰلِكَ غيره، فتقف لِورش عَلٰى: "فصل، وَ تصل"؛ بالتّفخيم، لِأنّ الوقف عارض، فتجريها لِورش فِي الوقف مجرٰى حالها فِي الوصل، فهُوَ قياس. وَ إنْ شِئْت وقفْتَ بالتّرقيقِ، لِأنّها سُكِّنت، وَ السّاكن لَا يفخّم بعد

---

[٢٦] الْمرجع السّابق – ج ١، من ص٢١٦ إلٰى ص٢١٨.

حرف الْإطباق فِي "صلصال"، وَ "صلصال" ليس بمنزلة "فصل، وَ تصل"، لِأنّ فِيهِ حرفي إطباقٍ وَ ليس فِي "فصلّ، وَ تصلّ". وَ هٰذَا جار عَلٰى قياس ما ذكرنا فِي الرّاءات، فَابْنِ عَلَيْهِ.

وَ اعْلَمْ أنّ اللّام المفتوحة المفخّمة، بعد الصّاد، إذا وقعَت رأسَ آية فِي قراءة ورش، رقّقتَها، لِأنّه يقرؤها بين اللّفظين فِي الْألف، وَ لَا يمكن لك حتّى تنحوَ باللّام بين اللّفظين فِي الْألف أيضًا، وَ بين اللّفظين إمالة ضعيفة، وَ لَا تجتمع الْإمالة وَ التّفخيم فِي حرف، فلَا بدّ أنْ ترقّق اللّام فِيهِ كسائِر اللّامات، وَ ذٰلِكَ إذا كانت رأس آية، وَ ذٰلِكَ نحو: **(عَبْدًا إِذَا صَلّٰى﴿١٠﴾)**[٢٧]، وَ نحو: **(وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلّٰى﴿١٥﴾)**[٢٨]، ونحو: **(فَلَا صَدَّقَ وَ لَا صَلّٰى﴿٣١﴾)**[٢٩]، يقرأ ذٰلِكَ بين اللّفظين، كما يفعل فِي رُؤُوسِ الآي كلِّهَا، إذا كانت من ذوات الياءِ، فَإذا قرأه بين اللّفظين رقَّق اللّام، إذْ لَا يمكن أنْ يقرأ الْألف بين اللّفظين، فيقرّ بِهَا من الياءِ، حتّى تقرب الفتحة، الَّتِي قبلها، نحو الكسر، وَ لَا يمكن اجْتماع تفخيم وَ كسر، فَلَا بدّ من ترقيق اللّام لِما ذكرنا لِورش.

فأمّا غير ورش، مِمّن يُرقّق اللّام عَلٰى كلّ حالٍ، فهُوَ يرقّقها قرأه بين اللّفظين أو لمْ يقرأْ بِذٰلِكَ. وَ قدْ ذكرنا الْإمالات فِي "كتاب الرّاءات" بأشبع [مِن هٰذَا، وَ فِي الَّذِي ذكرنا فِي هٰذَا الكتاب كفاية، إنْ شاء الله.

قال أبو محمد: "وَ كلّ ما أغفلْنا الكلام عَلَيْهِ، من الأصول المذكورة فِي كتاب "التّبصرة" فعلّةُ ذٰلِكَ جارية عَلٰى ما ذكرنا، وَ مقيسة عَلٰى ما بيّنّا. فقد اجْتهدتُ فيما ذكرتُ، وَ بَيّنت ما اسْتطعتُ، وَ الكلام لله جلّ ذكره، فلست أنكر أنْ أكون قدْ أغفلت أشياء، لمْ أذكر عِلَلَهَا، لٰكنّها ترجع فِي عِلَلِهَا إِلٰى قياس ما ذكرنا، فَقِسْ ما لمْ نذكرْهُ عَلٰى ما ذكرتُ فَهُوَ الْأكثر وَ الأعمّ، وَ الَّذِي أغلقت هُوَ الأقلّ، إنْ كنت أغفلت شيْئًا من ذٰلِكَ، وَ لمْ أتركْ شيئًا من ذٰلِكَ عن تعمّد."[٣٠]

وَ قال فِي شرح قراءات سورة البقرة ما يأتي:

---

[٢٧] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْعَلَق، آيَةُ ١٠.

[٢٨] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْأَعْلٰى، آيَةُ ١٥.

[٢٩] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْقِيَامَة، آيَةُ ٣١.

[٣٠] الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا، الإمام العلّامة/ أبُو محمد مَكِّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ ه)، تح: د. محيي‌الدّين رمضان، ج ١، من ص٢٢٢ إِلٰى ص٢٢٣.

"قوله ﷻ: **(ينصركم، وَ بارئكم)** ويشبهه، قرأه أبو عمرٍو فِي رواية الرَّقيّين عنه بإسكان الرّاء وَ الهمزة فِي "بارئكم" وَ "يأمرهم" وَ "يشعركم" وَ "ينصركم" وَ "بارئكم" عَلٰى ما ذكرنا فِي الكتاب الأوّل. وَ قرأ فِي رواية العراقيّين عنه باخْتلاس حركة الرّاء وَ الهمزة في ذٰلِكَ. وَ اخْتيار اليَزيديّ[٣١] الإشباع كالباقين. وَ قرأَ ابْنُ كثير وَ أبُو عمرٍو فِي رواية الرّقيّين عنه (أرْني، وَ أرْنا) بِإسْكانِ الرّاءِ. وَ قَرَأَ أبُو عمرٍو قي رواية العراقيّين عنه بالاخْتلاس. وَ قرأَ ابْنُ عامر وَ أبو بكر بِإسْكانِ الرّاء فِي السّجدة فِي قوله ﷻ: **(أرْنا اللَّذَيْنِ)** خاصّة. وَ قرأ الباقون بحركة تامّة فِي ذٰلِكَ كلّه.

وَ علّة من أسْكن أنّه شبّه حركة الْإعراب بحركة البناءِ، فأسْكن حركة الْإعراب استخفافًا، لتوالي الحركات. تقول العرب: "أراك مُنْتَفْخًا"، بسكون الفاءِ اسْتخفافًا لِتوالِي الحركات، وَ أنشدوا:

- وَ بات مُنْتَصْبًا وَ ما تَكردَسا

فأسْكن الصّاد لِتوالِي الحركاتِ، فشبّه حركات الإعرابِ بحركاتِ البناءِ، فأسكنَهَا وَ هُوَ ضعيف مكروه.

وَ علّة من اخْتلس الحركة أنّها لغة لِلْعربِ فِي الضّمّات وَ الكسرات تخفيفًا، لَا ينقص ذٰلِكَ الوزن، وَ لَا يتغيّر المعرب. وَ لمّا كان تمام الحركة مستثقلًا، لتوالِي الحركاتِ وَ كثرتِها، وَ الْإسكان بعيدًا، لِأنّه يغيّر الْإعرابَ عن جهته فتوسَّط الْأمرين، فاخْتلس الحركة، فلمْ يُخِلّ بالكلمةِ من جهة الْإعرابِ، وَ لَا ثَقَّلها من جهة توالي الحركاتِ، فتوسّط الْأمرين.

وَ علّة مَن أتمّ الحركةَ، لمْ يسكنْ، وَ لَا اخْتلس أنّه أتٰى بالكلمةِ عَلٰى أصلِهَا، وَ أعطاها حقّها من الحركاتِ، كما يفعل بسائر الكلام، وَ لمْ يستثقلْ توالي الحركاتِ، لِأنّها فِي تقدير كلمتين، المُضمَر كلمة، وَ ما قبله كلمة، وَ لِأنّ حذف الإعراب إنّما يجوز فِي الشّعر، وَ لَا يُحمل القرآن عَلٰى ما يجوز فِي الشّعر، وَ أيضًا فإنّه فرق بين حركة الإعرابِ، الَّتِي تدلّ عَلٰى معنًى، وَ بين حركة البناءِ، الَّتِي لَا تدلّ عَلٰى معنًى فِي أكثر الكلامِ، وَ أنّه فرّق أيضًا بين حركة البناءِ، الَّتِي لَا

---

[٣١] اسمه يحيٰى بن المبارك أبو محمد، وَ عرف بهٰذِهِ النّسبة لصحبته يزيد بن منصُور خال المهدي، أخذ القراءة عرضًا عن أبي عمرٍو وَ خَلَفه بِهَا، وَ أخذ عن حمْزة، وَ روٰى عَنْهُ أولاده، وَ أبو عمر الدَّوريّ وَ أبُو شُعَيْب السوسيّ وَ أبُو حمْدون وَ سواهم. – الْمرجع السّابق – ج ١، هامش ص٢٤٠ و ص٢٤١.

تتغيّر عن حالِهَا، وَ بين حركة الْإعرابِ، الَّتِي تتغيّر، وَ تنتقل عن حالِهَا، فألزم حركة الْإعراب ترك التّغييرَيْنِ، إذْ هِيَ تتغيّر، فلمْ يجزْ أنْ يلحقَهَا تغيير آخر، وَ جوز ذٰلِكَ فِي حركة البناءِ، إذْ لَا تتغيّر. وَ أجاز أنْ تُغيَّر بِالْإسكانِ اسْتخفافًا. وَ أيضًا فإنّ عَلَيْهِ الجماعة. وَ الْإسكانُ فِي "أرْنا" وَ "أرْني" أخفّ من الإسكان فِي "يأمرْكم" وَ "بارئْكمْ" وشبهه لِأَنَّ تِلْكَ حركة بناء، لَا تتغيّر. وَ هٰذِهِ حركة إعراب تتغيّر، وَ تنتقل، وَ إسكان حرف الْإعراب بعيدٌ ضعيفٌ. وَ إسكان حركة البناءِ، إذا استثقلت، مستعملٌ كثيرٌ، لِأنّ قولك: "أرْني" بمنزلة "كَتْفي"، و "أرْنا" بمنزلة "كَتْفا". وَ العرب تسكن الثّاني من هٰذَا اسْتخفافًا، فحمل "أرْني، أرْنا" عَلٰى ذٰلِكَ لِأنّ الكسرة فِي كلّ ذٰلِكَ بناء. وَ الاخْتيار تمام الحركاتِ، لِأنّه الْأصلُ، عَلَيْهِ جماعة القرّاء، وَ هُوَ اخْتيار اليَزيديّ، وَ لِأنّ الْإسكانَ إخْلال بالكلامِ، وَ تغيير لِلْإعرابِ، وَ الاخْتلاس فِيهِ تكلُّف وَ تعمُّد وَ مؤونة، وَ هُوَ خارج عن الْأُصُولِ، قليل العمل بِهِ، قليل الرّواية [له]. وَ قد اخْتار أبُو أيّوب إشباع الحركةِ فِي "أرنا"، وَ هُوَ الْأصلُ وَ الاخْتيارُ.".[٣٢]

وَ قال فِي موضع آخر:

قوله ﷻ: **(هزوًا، وَ كفوًا، وَ جزءًا)**، قرأ حمزة بإسكانِ الزّاي وَ الفاء، وَ ضمّها الباقون، وَ كلّهم همَز إلَّا حَفْصًا، فإنّه أبدل من الهمزة واوًا مفتوحة، عَلٰى أصل التّخفيف، لِأنّها همزة مفتوحة، قبلها ضمّة، فَهِيَ تجري عَلٰى البدل، كَقَوْلِهِ ﷻ: **(السّفَهَاء لَا)**؛ فِي قراءة الحرميّين وَ أبي عمرٍو، كَذٰلِكَ يفعل حمزة، إذا وقف كأنّه يعمل الضمّة الَّتِي كانت عَلٰى الزّاي وَ الفاء فِي الْأصل، وَ كان يجب عَلَيْهِ، عَلٰى أصل التّخفيف، لوْ تابع لفظه، أنْ يُلقيَ حركة الهمزة عَلٰى السّاكن الَّذِي قبلها، كما يفعل فِي "جزءًا"، فقال في الوقف "جُزا"، فكان يجب أن يقول: "كُفا، وَ هُزا"، لٰكنّه رفض ذٰلِكَ، لِئلَّا يخالف الخطّ، فأعمل الضمّة الْأصليّة، الَّتِي كانت عَلٰى الزّاي وَ الفاءِ فِي الهمزة، فأبدل منها واوًا مفتوحة، ليواقف الخطّ، ثمّ يأتي بالْألفِ، الَّتِي هِيَ عِوض من التّنوين، بعد ذٰلِكَ. وَ كلّ القرّاء أسكن الزّاي من "جزءًا" إلَّا أبَا بكر فإنّه ضمّها. فأمّا "جزء" المرفوع فأبُو بكر يضمّ الزّاي وحده، وَ كلّهم همزه إلَّا حمزة وَ هشامًا إذا وقفَا، فإنّهما يُلقيان حركة الهمزة عَلٰى الزّاي، وَ يقفان بالرَّوم لتلك الحركة، أو بالْإشمامِ. فمن ضمَّ الزّاي وَ الفاء أتٰى بهما عَلٰى الْأصل وَ مَن أسكنها فعَلٰى الاسْتخفافِ، وَ هِيَ لُغَة للعربِ، حكٰى الْأخفش عن عيسٰى بن عمر أنّ كلّ اسْم عَلٰى ثلاثة أحرف، أوّله مضموم، ففيه لغتان: التّثقيل و التّخفيف، نحو: "اليسر، وَ

---

[٣٢] الْمرجع السّابق – ج ١، من ص٢٤٠ إلٰى ص٢٤٢.

العسر، وَ الهزؤ"؛ وَ مثله ما كان من المجموع عَلٰى "فعل" لـك فِيهِ التّخفيف و التّثقيل أيضًا. وَ قدْ تقدّم ذكر عِلل تخفيف الهمزة وَ أحكامه، لٰكن لِتخفيف الهمزة فِي: "هزوًا" وَ "كفوًا"؛ مزية عَلٰى ما تقدّم، وَ ذٰلِكَ لما فِيهِ من الثّقل، لهمزة وَ ضمّتان فِي الْأصلِ.".[٣٣]

ثمّ قال فِي موضع آخر:

"قوله ﷻ: **(... وَ لَا تُسأل عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴿١١٩﴾)**، قرأه نافع بفتح التّاء وَ الجزم، عَلٰى النّهي من السّؤال عن ذٰلِكَ، وَ فِي النّهي معنٰى التّعظيم لِما هم فِيهِ من العذاب، أي: لَا تَسألْ يا محمد عنهم، فقدْ بلغوا غاية العذاب الَّتِي ليس بعدها مستزاد. وَ قدْ رُوي أنّ النّبيّ – صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلّم – سأل: "أيّ أبويه أحدث موتًا ليستغفر له؟"، فنزلت الآية عَلٰى النّهي، عن السّؤال، عن أصحاب الجحيم، وَ رُوي أنّه قال: "ليت شِعري ما فعل أبواي؟"، فنزل النّهي عن السّؤال عنهما، فدلّ النّهي عَلٰى صحّة الجزم. وَ بِذٰلِكَ قَرَأَ ابْنُ عبّاس، وَ قرأه الباقون بضمّ التّاءِ، وَ الرّفع عَلٰى النّفي وَ العطف عَلٰى (بشيرًا وَ نذيرًا) [فَهُوَ فِي موضع الحالِ تقديره: إنَّا أرسلناك بالحق بشيرًا وَ نذيرًا]، وَ غير سائل عن أصحاب الجحيم. وَ يجوز أن يرفع عَلٰى الاسْتئْنافِ. وَ الرّفع هُوَ الاخْتيار، لِأنّ عَلَيْهِ جماعة القرّاء، وَ لِأنّ ابْنَ مسعودٍ قرأه: "وَ مَا تَسْأَلْ"، فهٰذَا يُبيّن معنٰى الرّفع وَ يقوّيه. وَ أيضًا فإنّ فِي قراءة أبيّ: (وَ إنْ تَسأل). فهٰذَا أيضًا يُبيّن معنٰى الرّفع وَ الاسْتئْنافِ، وَ يُقوّي الرّفع أنّ قبله خبرًا، وَ بعده خبر، فيجب أنْ يكونَ هٰذَا خبرًا لِيطابقَ ما قبله وَ ما بعده وَ يدلّ عَلٰى قوّة الرّفع [قوله ﷻ]: **(لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهم...)**[٣٤]، وَ قوله ﷻ: **(مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ...)**[٣٥]، وَ يقوّي الرّفع أيضًا أنّه، لوْ كان نهيًا لَكانَ بالفاءِ، كما تقول: "أعطيتك مالًا فلَا تسألْنِي غيره!". وَ بالرّفع قرأ الحسن وَ أبُو رجاء وَ قتادة وَ ابن أبِي إسحاقَ وَ الجَحْدريّ وَ عيسٰى بْن عمر وَ غيرهم.".[٣٦]

---

[٣٣] الْمرجع السّابق – ج ١، من ص٢٤٧ إلٰى ص٢٤٨، وَ لاحظْ أنّ فِي هٰذِهِ النّسخة ص٢٤٨ مكتوبة كالصّفحة ص٤٤٨، فلاحظ.

[٣٤] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْبَقَرَة، آيَةُ ٢٧٢.

[٣٥] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْمَائِدَة، آيَةُ ٩٩.

[٣٦] الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا، الإمام العلّامة/ أبُو محمد مَكّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ ه)، تح: د. محيي‌الدّين رمضان، ج ١، ص٢٦٢.

وَ قال:

"قوله ﷺ: **(وَ مَنْ تَطَوّع...)**، قرأه حمزة وَ الكسائيّ بالياءِ، وَ تشديد الطّاء، وَ الجزم وَ مثله الثّاني فِي هٰذِهِ السّورة، وَ قرأَهُ الباقون بالتاءِ وَ تخفيف الطّاء، وَ فتحِ العينِ.

وَ وجه القراءة بالجزمِ وَ الياءِ أنّه حمل عَلٰى لفظ الاسْتقبالِ فِي اللّفظ وَ المعنٰى، وَ أصله "يتطوع" فجزم بالشّرط بـ"مَن"، وَ أُدغمَت التّاء فِي الطّاء، فشُدّدت الطّاء لِذٰلِكَ. وَ حسُن الْإدغام لنقل التّاء إِلٰى القوّة، وَ كان لفظ الاسْتقبالِ أوْلٰى بِهِ، لِأنّ الشّرط لَا يكون إِلَّا بمستقبلٍ، فطابق بذٰلِكَ بين اللّفظ والمعنٰى، وَ التّقدير: "فمن تطوّع فيما يستقبل خيرًا فهو خير له، فإنّ الله شاكر لفعله، عليم بِهِ.

وَ وجهُ القراءةِ، بالتّاءِ وَ فتحِ العينِ، أنّه اسْتغنٰى بحرف الشّرط عن لفظ الاسْتقبالِ، لِأنّ حرف الشّرط يدلّ عَلٰى الاسْتقبالِ، فأتٰى بلفظ المَاضي، وَ كان ذٰلِكَ أخفّ من لفظ المستقبلِ، الَّذِي تلزمه الزّيادة وَ الْإدغام وَ التّشديد، وَ الماضي فِي موضع جزم بالشّرطِ. وَ يجوز فِي هٰذِهِ القراءةِ أنْ تكونَ خبرًا غير شرطٍ، وَ "من" بمعنٰى الَّذِي. وَ الماضي، لفظه كمعناه، ماضٍ أيضًا، وَ المعنٰى: فالَّذِي تطوّع فيما مضٰى خيرًا فَإِنَّ الله شاكر لفعله عليهم بِهِ، و "فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ" أَيْ: مؤخر له، وَ لَا يكون لِلْماضي موضع الْإعرابِ عَلٰى هٰذَا، وَ الاخْتيار القراءة بالتّاءِ وَ فتحِ العينِ، لِأنّها أعمّ، إِذْ تحمل معنيين، وَ لِأنّ [أهْل] الحرمين وَ عاصمًا عَلَيْهَا، وَ لِخفّتها، وَ هِيَ اخْتيار أبِي حاتم وَ أبِي عبيد.".[٣٧]

وَ قال، أيضًا:

"قوله ﷺ: **(لَا تُضَارّ وَالدةٌ...)**، قرأَهُ ابْنُ كَثِير وَ أبُو عمرٍو بالرّفع. وَ فتحه الباقون.

وَ وجه القراءة بالرّفع أنّه جعله تفيًا لَا نهيًا، وَ أنّه أتبَعه مَا قبله من قوله ﷺ: **(لَا تُكَلَّف نَفْس إِلَّا وُسْعَهَا...)**، وَ أيضًا فإنّ النّفي خبرٌ، وَ الخبرُ قدْ يأتِي فِي موضع الْأمرِ، نحو قوله ﷺ:

---

[٣٧] الْمرجع السّابق – ج ١، من ص٢٦٩ إِلٰى ص٢٧٠.

(وَ الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ...)[٣٨]، وَ قوله ﷻ: **(تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَ رَسُولِهِ وَ تُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ...)**[٣٩]، فَكَذٰلِكَ هٰذَا أتٰى بلفظ الخبرِ، وَ معناه النّهي، فَذٰلِكَ شَائِع فِي كلامِ العربِ.

وَ وجْه القراءةِ بالفتحِ أنّه جعله نَهيًا عَلٰى ظاهر الخطاب، فهو مجزوم، لٰكن تُفتح الرّاء لِالْتِقاءِ السّاكنَيْنِ، لِسكونهَا وَ سكون أوّل المُشدّد، وَ خصَّها بالفتح دون الكسر، لِتكونَ حركتها موافقة لِما قبلها، وَ هُوَ الْألفُ، وَ يَقوي حملهُ عَلٰى النّهي أن بعده أمرًا، فِي قوله ﷻ: **(وَ عَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذٰلِكَ...)**؛ وَ "وَالِدَة" يحتمل أنْ تكونَ فاعلة وَ "تضارّ" بمعنٰى يفاعل، أيْ: لَا تضارّ والدة بِولدِهَا، فتطلّب عَلَيْهِ ما ليس لها، وَ تمتنع من رضاع ولدها مُضارّة وَ يحتمل أنْ تكونَ مفعولة لمْ يُسمّ فاعلها، وَ تضارّ بمعنٰى تفاعل عَلٰى معنٰى: لَا تُضارَر والدة بولدها، فتمتنع من ولدها فِي الرّضاع، وَ هِيَ تأخذ مثل ما تأخذ غيرها، وَ لَا تُمنَع مِن نفقته، وَ عَلٰى ذٰلِكَ يُحمل: وَ لَا مولد بِولدِهِ، وَ يحتمل الوجهيْنِ جميعًا.".[٤٠]

وَ قال:

"قوله ﷻ: **(قَالَ أعلمُ...)**، قَرَأَهُ حمزة وَ الْكسائيّ بوصل الْألفِ وَ الجزمِ، وَ قَرَأَهُ الباقونَ بقطع الْألفِ وَ الرّفعِ.

وَ حجّة مَن قَرَأَ بِالقطعِ أنّه أخبر عن نفسه، عندما عايَن من قدرة اللهِ فِي إحيائِهِ الموتٰى، فتيَقّن ذٰلِكَ بالمشاهدة، فأقر أنّه يعلم أنّ اللهَ عَلٰى كلّ شيْءٍ قديرٌ. أيْ: أعلمُ أنا هٰذَا الضّرب من العلمِ، الَّذِي لمْ أكُنْ أعلمه معاينة، وَ به قرأَ الحسن وَ الأعرج وَ أبو جعفر وَ شَيبة وَ ابن إسحاق وَ عيسٰى وَ ابن مُحَيْصِن.

وَ حجّة مَن قَرَأَ بِوصلِ الْألفِ أنّه جعلها أمرًا، معناه الخبر، وَ ذٰلِكَ أنّه لمّا عايَن الْإحياء وَ تيقّن أنزل نفسه منزلة غيره، فخاطبها، كما يخاطب غيره، فقال: "اعْلَمْ يا نفس هٰذَا العلم اليقين، الَّذِي لمْ تكونِي تعلمِينَه معاينة. وَ جاء بلفظ التّذكير، لِأنّه هُوَ المراد بذٰلِكَ، وَ يبعُد أن يكونَ

---

[٣٨] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْبَقَرَة، آيَةُ ٢٢٨.

[٣٩] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الصَّفّ، آيَةُ ١١.

[٤٠] الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا، الإمام العلّامة/ أبُو محمد مَكّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ ه)، تح: د. محيي‌الدّينِ رمضان، ج ١، ص٢٩٦.

ذٰلِكَ أمرًا من الله – جلّ ذكره – له بالعلْمِ، لِأنّه قدْ أظهر إِلَيْهِ قدرة وَ أراه أمرًا تيقّن صحّته، وَ أقرّ بالقدرة، فلَا معنٰى لِأن يأمره الله بعلم ذٰلِكَ، بلْ هُوَ يأمر نفسه بذٰلِكَ، وَ هُوَ جائز حسن، وَ فِي حرف عبد الله ما يدلّ عَلٰى أنّه أمر من اللهِ له بالعلمِ، عَلٰى معنٰى: "الزَمْ هٰذَا العلم لِما عاينت و تيقّنت". وَ ذٰلِكَ أن فِي حرفه: (قيل اعلم)، وَ أيضًا فإنّه موافق لما قبله من الْأمر، فِي قوله ﷺ: "انْظر إِلٰى طعامك، وَ انْظر إِلٰى حمارك، وَ انْظر إِلٰى العظام"؛ فكَذٰلِكَ: "اعْلم أنَّ اللهَ". وَ قدْ كان ابْن عبّاس يقرؤها: "قيل اعْلم"؛ وَ يقول: "أَ هُوَ خير أم إبراهيم"؛ إذْ قيل له: **(وَ اعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴿٢٦٠﴾)**[41]، فهٰذَا يُبيّن أنّ "قال اعلم" أمرٌ من الله له بالعلمِ اليقينِ، لِما عاين من الْإحياءِ [وَ بِهِ قرأَ ابن عبّاس وَ أبُو رجاء وَ أبُو عبدِالرّحمٰن]. وَ القراءة بالقطعِ هِيَ الاخْتيار، لِأنّه عَلٰى ظاهر الكلامِ، لما تبيّن له ما كان عَلٰى شكّ فِيهِ أخبر عن نفسه بالعلمِ اليقينِ. وَ أيضًا فإنّه أجمع عَلَيْهِ الحرميّان وَ عاصم وَ ابن عامر وَ أبُو عمرٍو.".[42]

وَ قال فِي موضع آخر:

"قوله ﷺ: **(وَ يُكفِّر عنكم...)**، قرأه ابن عامر وَ حفص بالياءِ، وَ قرأَ الباقون بالنّونِ، وَ قرأَ نافع وَ حمزة وَ الكسائيّ بالجزمِ، وَ قرأَ الباقون بالرّفع.

وَ حجّة من قرأه بالياء أنّ بعده: **(... وَ الله بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴿٢٧١﴾)**، وَ لمْ يقلْ "وَ نحن"، فأتٰى بلفظ الغائب فِي "يُكفّر" لِما بعده من لفظ الغائب. وَ يجوز أنْ يكون ردَّه عَلٰى الْإعطاءِ، فِي قوله ﷺ: **(... تُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ...)**، فالمعنٰى: وَ يكفر الإعطاء من سيّئاتكم، وَ القول الأوّل معناه: وَ يكفر الله من سيّئَاتِكُمْ.

وَ حجّة من قرأَه بالنّون أنّه أجراه عَلٰى الْإخبار من الله – جلّ ذكره – عن نفسه، لِأنّه هُوَ المفكر لِلسّيّئاتِ، وَ حسُن أنْ يأتي عَلٰى لفظ المُخبِر للتّفخيم وَ التّعظيم، وَ حسن أنْ يأتِيَ المفرد، بعد لفظ الجمع، فِي قوله – تعالٰى –: **(وَ الله)**، كما قال: **(سبحان الَّذِي أسرٰى...)**[43]، ثمّ قال: **(وَ**

---

[41] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْبَقَرَة، آيَةُ ٢٦٠.

[42] الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا، الإمام العلَّامة/ أبُو محمد مَكِّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ ه)، تح: د. محيي‌الدّينِ رمضان، ج ١، من ص٣١٢ إِلٰى ص٣١٣.

[43] اَلْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، سُورَةُ الْإِسْرَاء، آيَةُ ١.

آتيْنا موسٰى...)، فهٰذَا أتٰى بلفظ التّوحيد، ثمّ جمع بعد ذٰلِكَ، وَ ذٰلِكَ أتٰى بلفظ الجمع، ثمّ وحّده بعد ذٰلِكَ، فذٰلِكَ كلّه شائع حسن، وَ هُوَ كثير فِي القرآن. وَ القراءة بالنّون أحبّ إليّ، لِأنّ أكثر القرّاء عَلٰى ذٰلِكَ، وَ لِأنّه أفخم وَ أعظم، وَ بِهِ قرأ ابن عبّاس وَ الْأعرج.

وَ حجّة من جزم الفعل أنّه عطفه عَلٰى موضع الفاء، فِي قوله ﷻ: **(فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ...)**، لِأنّ موضع ذٰلِكَ جزم، إذْ هُوَ جواب الشّرط، وَ له نظائر حُمِلت عَلٰى الموضع، وَ ذٰلِكَ حسن.

وَ حجّة مَن رفع الفعل أنّه قطعه مِمّا قبله، وَ جعله خبر ابتداء محذوف. فالمعنٰى: وَ نحن نكفر عنكم، فِي قراءة من قرأ بالنّون. وَ من قرأ بالياء فتقديره: وَ الله يكفّر عنكم.".[٤٤]

ثمّ قال أيضًا:

"قوله ﷻ: **(فَيَغْفِرُ، وَ يُعذّبُ)**، قرَأَهما ابن عامر وَ عاصم بالرّفع، وَ جزمهما الباقون.

وَ حجّة من جزم أنّه عطفه عَلٰى "يحاسبكم" الَّذِي هُوَ جواب الشّرط، فهوَ أقرب للمشاكلة، بين أوّل الكلام وَ آخره.

وَ حجّة من رفع أنّ الفاء يُسْتَأْنف ما بعدها، فرفع عَلٰى القطعِ ممّا قبله إمّا أن يكون أضمر مبتدأ عَلٰى تقدير: فالله يغفر وَ يعذّب؛ فيكون جملة من ابْتداء وَ خبر، معطوفة عَلٰى جملة، من فعل وَ فاعل. وَ يجوز أنْ يكون الفعل مقدّرًا، فتكون جملة معطوفة من فعل وَ فاعل عَلٰى مثلها، وَ التّقدير عَلٰى هٰذَا: فيغفر الله لِمن يشاء وَ يعذّب من يشاء؛ وَ الجزم هُوَ الاخْتيار، لِاتّصال الكلام، وَ لِأنّ عَلَيْهِ أكثر القرّاء.".[٤٥]

وَ هٰذَا كلّه كان استعراضًا لِما جاء من تَسْكِينِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِسْكَانِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَ بعض المواضع العمّة.

---

[٤٤] الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا، الإمام العلّامة/ أبُو محمد مَكِّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ ه)، تح: د. محيي‌الدّينِ رمضان، ج ١، من ص٣١٦ إلٰى ص٣١٧.

[٤٥] الْمرجع السّابق – ج ١، ص٣٢٣.

أَهَمُّ الْمَصَادِرِ وَ الْمَرَاجِعِ

اَلْمَصَادِرُ وَ الْمَرَاجِعُ

١. **الأعلام،** خيرالدّين الزّركليّ، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت – الجمهوريّة اللّبنانيَّة د ت.

٢. **الدّيباج المذَهَّب فِي معرفة أعيان المذهب،** القاضي برهانُالدّينِ إبراهيم بن عليّ بن فرحون، تح: د. محمد الْأحمديّ، دار التّراث للطّبع وَ النّشر، ١٣٩٤ هـ.

٣. **الرِّعَايَةُ لِتَجْوِيدِ الْقِرَاءَةِ وَ تَحْقِيقِ لَفْظِ التِّلاوَةِ،** الإمام العلَّامة/ أبُو محمد مَكِّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ هـ)، تح: د. أحمَد حَسَن فرحَات، ط ٣، دار عمّار، عمّان – المملـكـة الأردنّيّـة الهاشميّـة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

٤. **الصّلة،** أبي القاسم خلف بن عبد الملك، ابن بشكوال، الدّار المصريّة للتّأليف وَ التّرجمة، ١٩٦٦ م.

٥. **الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا،** الإمام العلَّامة/ أبُو محمد مَكِّيّ بْن أَبِي طَالِبٍ الْقَيْسِيّ (٣٥٥-٤٣٧ هـ)، تح: د. محيي‌الدّينِ رمضان، مطبوعات مجمع اللُّغَة الْعَرَبِيَّة بِدِمشقَ، دمشق – الجُمهُوريّة الْعَرَبِيَّة السّوريّة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.

٦. **أنباه الرّواة عَلٰى أنباه النّحاة،** جمالُالدّين عليّ بن يوسف القفطيّ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكُتُب المصريّة، القاهرة ١٩٥٠ م.

٧. **بغية الملتمس فِي تاريخِ رجالِ الأندلسِ،** أحمد بن يحيٰى الضّبي، دار الكاتب الْعَرَبِيّ، ١٩٦٧ م.

٨. **بغية الوعاة فِي طبقات اللُّغَوِيِّينَ وَ النّحَاة،** العلّامة عبدُالرّحمٰنِ جلالُالدّينِ السّيوطيّ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة عيسٰى البابيّ الحلبيّ بمصر، ١٩٦٤ م.

٩. **ترتيب المدارك وَ تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك،** دار مكتبة الحياة، بيروت – الجمهوريّة اللّبنانيَّة ١٩٦٧.

١٠. **كشف الظّنون،** أبو منصور سعيد بن أحمد بن عمرو الجزيريّ، تح: حاجّي خليفة، مكتبة المثنّى، بغداد د ت.

١١. **معجم الْأدباء،** ياقوت بن عبدِاللهِ الحمويّ، راجعته: وزارة المعارف المصريّة، مكتبة عيسٰى البابيّ حلبيّ وَ شركاه، مصر مطبوعات دار المأمون د ت.

اَلْفَهْرَسَتْ

اَلْفَهْرَسَتْ

١. اَلْمُقَدِّمَةُ ٢

١. اَلْمُقَدِّمَةُ ٣

٢. اَلْكَشَّافُ لِلرُّمُوزِ الْمُسْتَخْدَمَةِ فِي الْبَحْثِ ٥

٢. الفصل الأوّل: تَرْجَمَةُ مَكِّيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ٦

١. تَرْجَمَةُ مَكِّيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ٧

١. نَسَبُهُ وَ مَوْلِدُهُ وَ وَفَاتُهُ وَ أَسَاتِذَتُهُ ٧

٢. تَلَامِذَتُهُ وَ آثَارُهُ ٩

٣. الفصل الثّاني: عَنِ "الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا" ١٢

١. عَنِ "الْكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَ عِلَلِهَا وَ حِجَجِهَا" ١٣

٤. الفصل الثّالث: تَسْكِينُ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِسْكَانِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ١٦

١. تَسْكِينُ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِسْكَانِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ١٧

٥. أَهَمُّ الْمَصَادِرِ وَ الْمَرَاجِعِ ٣١

١. اَلْمَصَادِرُ وَ الْمَرَاجِعُ ٣٢

٦. اَلْفَهْرَسَتْ..... ٣٤

١. اَلْفَهْرَسَتْ..... ٣٥

إن أريد إلّا الإصلاح ما استطعت

وما توفيقي إلّا بالله

عليه توكّلت وإليه أنيب!

وصلّ اللّهمّ على محمّد وآله الطّاهرين...